





# كتاب دراسات

2009

كتاب أبحاث سنوي، يصدر عن دراسات - المركز العربي لحقوق والسياسات

العدد الثاني



## كتاب دراسات 2009

كتاب أبحاث سنوي، يصدر عن دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات  
العدد الثاني

المدير العام: د. يوسف تيسير جبارين  
الهيئة الإدارية: د. خالد غنايم، د. هالة اسبنولي، بروفييسور إسماعيل أبو سعد،  
غيداء ريناوي زعبي، حسام أبو بكر، عاطف معدي.

تحرير لغوي: رجا زعاترة  
تصميم وإنتاج: وائل واكيم

كانون الأول - ديسمبر 2009  
© جميع الحقوق محفوظة

دراسات المركز العربي للحقوق والسياسات

ص.ب. 3190، الناصرة 16131  
هاتف: + 972-4-6083333  
فاكس: + 972-4-6083366  
www.dirasat-aclp.org  
dirasat@dirasat-aclp.org

## المحتويات

5	د. يوسف جبارين	عُودٌ على بدء
		<b>حوار العدد</b>
8		مع بروفييسور خولة أبو بكر
		<b>دراسات</b>
17	أسْمهان مصري- حرز الله	القدس كمكان هجرة داخلية
25	د. إبراهيم فريد محاجنة	القطاع الخاص في خدمة المجتمع العربي
35	د. قصي حاج يحيى ود. خالد عرار	الطلاب العرب في الجامعات الأردنية
42	{ورقة «دراسات»}	سياسات تأهيل المعلمين العرب
44	{ورقة «دراسات»}	البيسخومتري ومتناولية التعليم العالي
47	{ورقة «دراسات»}	طلاب في ضائقة: نظرة نقدية
		<b>الحكم المحلي العربي [ملف]</b>
51		حوار مع رئيس بلدية أم الفحم السابق الشيخ هاشم عبد الرحمن
54	عبدالله جبران	وضع هش تهدده الأزمات
65	ب. راسم خماسي	بين الواقع والتحديات
72	مهند مصطفى	القيادة المحلية ودورها
79	د. رفيق حاج	الاستجابة لدفع الضريبة المحلية
91	د. أحمد مطلق حجازي	توصيات للخروج من الأزمة
98	قيس يوسف ناصر	دور السلطات المحلية في التنظيم والبناء
105		ببليوغرافيا الحكم المحلي العربي
108		<b>تقرير نشاطات مركز دراسات للعام 2009</b>

# عود على بدء

## نحو تعزيز العمل الجماهيري وتطوير الاستراتيجيات المدروسة

### د. يوسف جبارين

مدير عام «دراسات»، المركز العربي للحقوق والسياسات، ومحاضر في كلية الحقوق في جامعة حيفا

يُوحد ما ينوف عن المليون مواطن عربي. ويبدو لنا أنّ المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية تسعى في السنوات الأخيرة إلى إعادة ترسيم حدود العلاقة مع الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، وفرض معادلة جديدة (أو متجددة)، ترسخ دونية مكانة المواطن العربي، في ظل تكريس ما يسمّى «يهودية الدولة» كفوقية قومية يهودية مُقنونة. ولا يمكننا الفصل بين الإصرار على «يهودية الدولة» ومحاولات فرضها على الشعب الفلسطيني على طرفي الخط الأخضر، من جهة، والقضايا أو المخططات المركزية التي تسعى المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة إلى حسمها في السنوات الأخيرة، من جهة أخرى. بل وتسعى هذه المؤسسة إلى ضمان معادلة سياسية تشرعن هذا الحسم. ويمكن الإشارة في هذا السياق، على سبيل المثال لا الحصر، إلى عدة مخططات أساسية تسعى المؤسسة الإسرائيلية إلى فرضها ضمن المعادلة المذكورة:

أولاً، تحديد المكانة الدونية للمواطنين العرب في الدولة كمواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة، من خلال مشاريع قانون عنصرية تشرعن إقصاء المواطن العربي وتحّد من حرياته الأساسية، بالإضافة إلى حسم قضية ملكية الأراضي في البلاد وشرعنة حصرها قانونياً بأيدٍ يهودية وبملكية أجسام صهيونية؛ ثانياً، تقييد المشاركة السياسية والتأثير السياسي للأقلية العربية من خلال تحديد حراكها السياسي والحزبي، وحتى الأهلي، ضمن تخوم أيديولوجية «الدولة اليهودية»، بما في ذلك ملاحقة الأحزاب التي تطرح حدوداً مغايرة وملاحقة الفعاليات والمؤسسات التي تتحدى هذه الخطوط؛ ثالثاً، محاولات فرض «الخدمة المدنية» على المجتمع العربي ضمن مشروع حكومي أشمل لتشويه الهوية العربية الفلسطينية للأقلية العربية؛ ورابعاً، مواصلة الترويج لطروحات الترانسفير أو «التبادل السكاني» ومحاولة «التخلص» من

نعود في هذا العدد، الثاني، من كتاب دراسات، إلى الاستحقاق الأول لـ «دراسات» - المركز العربي للحقوق والسياسات؛ ألا وهو المساهمة، مهنيّاً، في طرح الرؤى ونقد السياسات وتطوير الفكر والعمل الإستراتيجي لدى المجتمع العربي الفلسطيني في البلاد، في مواجهة التحديات الجمة التي ما انفكت تفرع أبوابه.

لقد شهد العام الأخير تحيّرات حبلية بالمخاطر بالنسبة لهذا الجزء، الحي والواعي والنشيط، من الشعب العربي الفلسطيني، في ظل تزايد العنصرية المبطنة والعلنية، وتصاعد الفاشية في المجتمع الإسرائيلي، وانتقالها عملياً من مرحلة «الأجواء» إلى طور «المناخ»، الذي ينتج، فيما ينتج، سياسات ومخططات تمعن في سياسة التمييز والتهميش والإقصاء، التي لم تتوقف أصلاً طيلة العقود الستة الماضية. لكنّ هذه التطوّرات إنما تزيدنا عزماً على السعي المتواصل إلى تقديم حصتنا من الإجابة عليها، ضمن مجهود أهلي وجماعي.

لا يكاد يمرّ أسبوع دون أن نشهد تصعيداً إضافياً في عملية تضيق الخناق على الوجود الجماعي والحراك الوطني للأقلية العربية الفلسطينية في البلاد، بدءاً من المحاولات المستمرة لنزع الشرعية السياسية عنها، من خلال نزع شرعية قيادتها السياسية المنتخبة والتمثيلية، مروراً بالمخططات العنصرية المتجددة في كل ناحية في حياتنا، ووصولاً إلى سياسات التهميش والإقصاء العامة التي تحتل بوتيرة متصاعدة ذروات جديدة وخطيرة في هيمنتها وإجحافها. قد تختلف هذه السياسات بشكلها وآلياتها وحدتها، وقد تختلف من ناحية شريحة المستهدفين، لكنها كلها تصبّ برأينا في اتجاه واحد، وهدف واضح: النيل من مكانة الجماهير العربية الفلسطينية في البلاد، ومن قدرتها على التأثير على القرارات والسياسات والتخطيط الاستراتيجي، وعلى تطوير وجودها الجماعي كمشروع وطني متكامل

أما ملف العدد، بعنوان «الحكم المحلي العربي» في البلاد، فيشتمل على مجموعة من الأبحاث وملخصات الأبحاث القيمة، التي تجمع بين المعرفة الأكاديمية والنظرية من جهة، والخبرة المهنية والجماهيرية من جهة أخرى، في محاولة لتشخيص مواطن الخلل وتقويمها، الذاتية منها والموضوعية، وطرح تصوّرات وبدائل لمواجهة الأزمة الخطيرة التي تواجهها السلطات المحلية العربية، بالأساس من جرّاء سياسة التقليصات الحكومية، والتي أوصلتها إلى شفير الهاوية. وعلى الصعيد الإستراتيجي، يهدف مشروع أبحاثنا حول الحكم المحلي إلى بلورة سياسات للخروج من دوائر التمييز والتهميش المفرغة وتحول سلطاتنا المحلية إلى «حكم محلي» بحق وحقيق، وليس مجرد مقاول ثانوي للوزارات للحكومية.

يُفتتح الملف بحوار رئيس بلدية أم الفحم السابق الشيخ هاشم عبد الرحمن، حول تجربته في الحكم المحلي والمعوقات الخارجية (السلطوية) والداخلية (المجتمعية)؛ ويستعرض مدير عام بلدية الناصرة السابق السيد عبدالله جبران الأزمة الخائفة التي زجت فيها سياسة التمييز الحكومية الحكم المحلي العربي في العقد الأخير، وسبل الخروج منها والتأسيس لأداء أفضل؛ ويمسح مخطط المدن البروفيسور راسم خماسي خارطة واقع السلطات المحلية العربية والتحديات الماثلة أمامها، والتغييرات المطلوبة لإعادة بناء السلطات المحلية العربية وتحويلها إلى حكم محلي رشيد؛ ويعالج الباحث مهند مصطفى مسألة القيادة المحلية ودورها، في ظل البنية التنظيمية والقانونية المعمول بها في إسرائيل، من جهة، ومكانة المجتمع العربي وبنيتها السياسية والاجتماعية من جهة أخرى؛ ويمحص د. رفيق حاج موضوع الاستجابة لدفع الضريبة المحلية وأسباب تدنيها في المجتمع العربي، بين ما هو موضوعي ونابع من وضعية هذا المجتمع الاجتماعية-الاقتصادية والتطويرية، وما هو ذاتي وينسحب على مجمل مفهوم المشاركة في العمل الجماعي؛ فيما يقترح د. أحمد مطلق حجازي جملة من التوصيات العملائية للخروج من الأزمة على عدة أصعدة؛ ويفضّل المحامي قيس ناصر دور السلطة المحلية في التنظيم والبناء في مختلف مراحل التخطيط، والآليات المهنية والقانونية المتاحة أمام السلطة والأفراد ضمن السيرورة التخطيطية. ويُختتم الملف بمسرد (بيبلوغرافيا) الحكم المحلي العربي. ويأتي هذا الملف ضمن مشروع الحكم المحلي العربي الذي يشرف عليه المركز، والذي سيتم نشر كل نتاجه بشكل موسّع لاحقاً.

إنّ الواقع المركّب الذي يكابده المجتمع العربي، يعزّز من قناعتنا بالحاجة الملحة إلى مركز دراسات، الذي يعكف في هذه الأيام على وضع اللمسات الأخيرة على جدول أعماله البحثي للعامين القادمين 2010 و 2011، كما يضع بين أيديكم في هذا العدد تقريراً يوجز نشاطاته في العام المنصرم.

بوذي أخيراً التقدّم بجزيل الشكر لكل من أسهم في خروج العدد الثاني من «كتاب دراسات» إلى حيّز النور، خاصة الزميلان مهند مصطفى ورجا زعاترة، وإلى أعضاء الإدارة الذين يرافقون عملنا بمهنية وإخلاص.

أجزاء إضافية من الفلسطينيين في إسرائيل، على أقل رقعة ممكنة من الأرض.

كما تتزامن هذه المخططات مع مشاريع قانون جديدة بادرت إليها الحكومة، تسعى من خلالها إلى تقييد عمل المحكمة العليا و«مصادرة» صلاحياتها في إبطال قوانين غير دستورية تمس بحقوق الإنسان، وإلى إطلاق العنان للمشروع الإسرائيلي بالاستمرار في نهجه في السنوات الأخيرة، الذي يقوم على سنّ قوانين جديدة تمس بحقوق المواطن الأساسية وتهدّد ما تبقى من هوامش ديمقراطية في البلاد. وممّا يزيد من خطورة هذه المخططات في هذه الحقبة الزمنية هو السيطرة السياسية شبه المطلقة التي يملكها اليمين الإسرائيلي اليوم في الملعب البرلماني، والتي تمكّنه من سنّ القوانين التي يهاها دون حسيب أو رقيب. (أنظر قانون منع لم الشمل، وقانون منع التعويضات للفلسطينيين ضحايا الاحتلال).

يعلّمنا التاريخ، والأمثلة عديدة، أن النضالات التحررية للشعوب المظلومة هي نضالات شاقّة، وعنبدة. وما من وصفة سحرية جاهزة لنجاح هذه النضالات، على تباين سياقاتها وظروفها. لكن تبقى الحقيقة الأهم، المجربة تاريخياً، أنّ القاعدة الأساسية التي يمكن التعويل عليها هي الجماهير، ونضالها الدؤوب، المبني على حراكها الواسع ومشاركتها المتأبرة. وفي حالتنا، فإنّ مطلب الساعة للتصدي بحزم وكرامة للمخططات المرسومة هو جبهة جماهيرية وحدوية، في صلبها النضال الجماهيري المقرون باستراتيجيات مدروسة للوقوف في وجه التحديات. إنّ مهمة المرحلة هي ضمان حراك شعبي واسع يعتمد على جبهة جماهيرية عريضة، وقيادة وطنية موحدة. لا يمكن الإفراط في التشديد على مصيرية هذه المهمة، ولا يصحّ العبث فيها.

## كتاب دراسات الثاني

نفتتح هذا العدد بحوار مع الباحثة الفلسطينية خولة أبو بكر، المتخصصة في الصحة النفسية للمرأة والأسرة، الحاصلة مؤخراً على شهادة بروفيسور في العلوم السلوكية، والتي نأمل أن يحذو حذوها المزيد من الباحثات والباحثين، في التميّز الأكاديمي الموظف في خدمة المجتمع وقضاياها.

وفي باب «دراسات»، الذي يقدم عدداً من الأبحاث والأوراق البحثية الرائدة، ننطلق من أنّ استحقاقنا، بطبيعته، يرمي إلى تجاوز ما هو أكاديمي مجرد نحو الواقع المعيشي. حيث تطرق الباحثة أسمهان مصري- حرز الله قضية حديثة العهد نسبياً، وهي الهجرة الداخلية، «النسائية» إن جاز التعبير، من الجليل والمثلث والساحل إلى القدس؛ ويستعرض د. إبراهيم فريد محاجنة دور القطاع الخاص الموجود والمنشود في خدمة المجتمع العربي، فيما يبحث د. قصي حاج يحيى ود. خالد عرار في ظاهرة تدفق آلاف الطلاب العرب على الجامعات الأردنية، أسبابها وإسقاطاتها العتيدة. هذا بالإضافة إلى توصيات لأوراق مشتركة لمركز دراسات ولجنة متابعة قضايا التعليم العربي، حول سياسات تأهيل المعلمين العرب، وامتحان البسيخومتري، والعمل مع الطلاب في ضائقة.